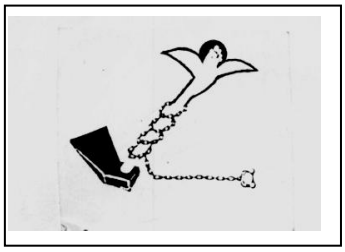

مركز الأرض لحقوق الإنسان

سلسلة أرض وفلاح

العدد رقم (69)

نبذة مختصرة عن الزراعة المصرية

إعداد

إعداد الاستاذ الدكتور / زكريا عبد الرحمن الحداد

أستاذ الهندسة الزراعية وتحليل النظم –كلية الزراعة – جامعة بنها

القاهرة فى

فبراير 2013

العنوان :76ش الجمهورية شقة 67 – الدور الثامن – بجوار جامع الفتح – الأزبكية – القاهرة

ت/27877014 ، ف/25915557

E.mail: lchr@lchr-eg.org

Website www. Lchr-eg.org

تمهيد [1]

فى أعقاب هذه الثورة الـتى قادها شباب مصر **وحتى لا نخذل هؤلاء الشباب اللذين ضحوا بدمائهم ليحررونا من هذا الكابوس الذى جثم على صدورنا ثلاثون عاما ورفعوا شعار الثورة الخالد عيش حرية عدالة إجتماعية وحتى نتذكر دائما أننا كشعب يملك تاريخا عريقا وحضارة غير مسبوقة لا يشرفنا أن نأكل من عرق الآخرين وندفع حريتنا ثمنا لذلك فقد بلغت الواردات الزراعية خلال العام المالى 2010 ما يقرب من 58.1 مليار جنيه شملت محاصيل زراعية(قمح ذرة سكر خام فول عدس حمص 30.3 مليار) و شحوم وزيوت (5.82 مليار) ومنتجات اللحوم والأسماك وخلافة(118 مليار) ومنتجات غذائية (10.2) بينما بلغت قيمة الصادرات من محاصيل زراعية (16.3 مليار) وصناعات غذائية (7.26 مليار) وشحوم وزيوت(0.812 مليار) وحيوانات حية (3.3 منيار) وبلغت إجمالى الصادرات الزراعية 27.6 مليار طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .** ويرجع هذا الخلل الشديد إلى ***الممارسات الزراعية الحالية شديدة البدائية*** **فما زالت عمليات إعداد الأرض للزراعة تتم بآلات منخفضة الكفائة وعمليات الزراعة تتم بالنثر وبالوتد والغأس وعمليات الحصاد تتم بالمنجل والشرشرة وهذه الممارسات البدائية ثبت أنها تؤدى إلى فقد 40 % من الإنتاج وتعتمد الزراعة حاليا على الإستخدام المكثف للأسمدة المعدنية والمبيدات الحشرية بممارسات خاطشة تؤدى إلى إنتاج غذاء فى معظمه غير آمن بجانب توليد غاز الديوكسين الذى يعتبر أسوأ وأخطر مركب كيميائى من حيث درجة سميته ويأتى فى المرتبة الثانية مباشرة بعد مخلفات المواد المشعة كنتيجة لإ حتراق المركبات الكيميائية العضوية المتواجدة في بقايا المحاصيل الزراعية التي سبق معاملتها بالمبيدات .كما أن أسلوب الرى فى هذه الأراضى منخفض الكفائة أقل من 50% حيث يلجأ المزارع الى تقطيع أرضه إلى بواكى صغيرة (3*5 متر) حتى يتمكن من ريها وهذا يتسبب فى إهدار المياة وجزء من الأرض وفى مجال الإنتاج الحيوانى فلا توجد منظونة كاملة للتغذية والوقابة من الأمراض ولا يستخدم برامج التلقيح الصناعى بأسلوب منهجى وعلمى كما أن فى مصر لا توجد صناعة دواجن حقيقية لأن معظم مكوناتها مستوردة أما نظام الإستزراع السمكى المفتوح المستخدم قى مصر فهو غير مناسب بيئيا فضلا عن إنتاج أسماك ملوثة ويتسبب قى إهدار 3 مليار متر مكعب من المياة فى صورة بخر.**

لهذه الأسباب لا مناص من طفرة ثورية كبرى لتغيير وتحديث هذه الممارسات فى أسرع وقت ممكن وليس إلى عمليات ترقيع جزئية هنا وهناك ولا الإستراجيات الوهمية التى تفترض التنفيذ فى عشرات السنين.

هذه الطفرة الثورية سوف تمكن المصريون من إنتاج غذاء وكساء آمن وصحى يكفى إحتياجاتهم ويضاعف صادراتهم الزراعية وذلك بالإستفادة القصوى من الموارد المتاحة ومعظمة الإنتاج عن طريق التحديث الشامل والكامل للزراعة المصرية ببعديها الرأسى والأفقى على أن يراعى إستدامة الموارد الطبيعية (الأرض والمياة) مراعاة لحق الأجيال المقبلة

التحديث

تعتمد هذه الدراسة على نتائج مجموعة كبيرة من المشروعات التى تمت تحت إشراف وزارة الزراعة المصرية خلال مدة تعدت ثلاثون عاما وصلت ميزانياتها مجتمعة اكثر من 2 مليار دولارعلى هيئة منح وقروض من هيآ ت التمويل الدولية وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع ميكنة القطن (12 عاما) مشروع ميكنة الأرز (20 عاما) مشروع التدريب على الميكنة الزراعية (20 عاما) مشروع السياسات الزراعية (7 أعوام)مشروع الأبحاث الزراعية (7 أعوام)مشروع الميكنة الزراعية (6 أعوام)وهكذا. معظم هذه المشروعات توصلت إلى نتائج إيجابية وللأسف انتهت بانتهائها وقد تم توظيف هذه النتائج قى خطة كاملة تم نشرها فى كتاب تحت عنوان تحديث ال زراعة إنقاذ المستقبل (الحداد ز.ع 2002) وقد تم بطبيعة الحال تحديت الأجزاء الإقتصادبة بالأسعار الحالية. وكذلك الأستفادة من نتائج مشروعات وزارة الرى وإسهامات متميزة من مجموعة من الخبراء فى مجالات خبراتهم وسنعرض

[1] هذه الورقة قدمت بورشة " حقوق المزارعين وثورة المصريين" التى عقدها مركز الارض يوم االخميس الموافق 2012/12/27 ونظراً لاهميتها فان المركز يعيد نشرها ضمن هذه السلسلة

هنا للتقنيات المطلوب تعميمها والتى تبث ملائمتها الفنية وجدواها الاقتصادية من خلال الدراسات والبحوث العديدة والتطبيقات العملية التى تمت فى هذا المجال والآثار المترتبة على تطبيقها على الفئات المستفيدة.وتشمل نظم الإنتاج النباتى والإنتاج الحيوانى والأنتاج السمكى وسوف نتناول فى هذا المقال

التحديث قى مجال الإنتاج النباتى

1 تعميم نظم الميكنة الزراعية الملائمة فنيا والمجدية اقتصاديا

قد يعترض بعض قليلي الخبره على أن نشر الميكنه صعب لتفتت الحيازات الزراعية والى إرتفاع أسعار الآلات الزراعية وانتشار البطالة وفيما يلى الرد على فذه المزاعم -

- تفتت الملكيه والرد على ذلك هو ماتم فعلا على أرض الواقع حيث أثبت العمل في ثلاث مشروعات رائدة أن تفتيت الحيازات لم يكن عائقا على الإطلاق لتطبيق بقنيات الميكنة الزراعية أولها مشروع الإنتاج الزراعي والأنتمان عام 1989 /1990 وقد تم تقديم تقنية التسوية الدقيقة للأراضى باستخدام أشعة الليزر وزراعة القمح آليا باستخدام آلات التسطير فى الأراضى القديمة حيث التفتت الحيازى والممارسات الزراعية التقليدية هى السائدة وقد تم بنجاح تنفيذ البرنامج فى مساحة 6022 فدان فى عدد 100 قرية بمحافظتى الدقهلية والشرقية وكان المستهدف 10000 فدان. و الثانى مشروع التقنيه المتكامله لشباب الخريجين تم فى الأراضى الجديدة بقرى الخريجين فى مناطق غرب النوبارية والبنجر والحمام والبستان فى عدد 43 قرية 2740 فدان حيث تم استثمار نتائج المشروع الأول وخاصة فيما يتعلق بالتدريب وتنظيم العمل والإضافة عليه عن طريق إدخال ميكنة كاملة لجميع العمليات الزراعية بدءاً من تمهيد مرقد البذرة وحتى الحصاد باستخدام آلات الكومباين. والمشروع الثالث هو مشروع شتل الارز بمحافظة كفر الشيخ وجميعهم تم بإشراف وزارة الزراعه إن تفتت الحيازه لم يكن عائقا على الإطلاق في استخدام الميكنه وعدد 48 قرية فى المشروع قانت به الجمعية التعاونية المركزية لمحافظة كفر الشيخ لشتل الأرز آليا فى مساحة بلغت 4671 فدان فى عام 1983 وللأسف بم وأد هذه المشروعات دون أية أسباب منطقية

- إرتفاع اسعار الآلات الزراعيه وعدم قدرة المزارعين على شرائها فالرد أن العبره بتكلفة الخدمه للمزارع فالمشروعات السابق الاشارة اليها دفع المزارعون التكلفة الحقيقية لتشغيل الالات فعلى سبيل المثال آلة الحصاد الجامعه (الكومباين) ثمنها الآن 400 ألف جنيه ولكنها تحصد الفدان بما لا يتعدى 300 جنيها وإذا تم ذلك يستطيع المستثمر أن يحصل على ربح 20% بعد سداد كل مفردات التكلفه كالآهلاك والصيانه والعمالة وخلافه وهذه التكلفه تمثل 40% من تكلفة الحصاد المباشرة الحالية التي يدفعها المزارعون و25% إذا ما أخذنا في الأعتبار الفقد الناجم عن نظم الحصاد الحاليه والتي يتعدى 20% وسيتم توضيح ذلك لاحقا
- نشر الميكنه الزراعيه سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطاله وهذا محض خيال حيث أن الميكنه تعني تشغيل المصانع واصلاح وصيانة المعدات وتشغيلها ورفع ثقافة المجتمع كما أنه يلزم التنويه على عاملين رئيسيين الأول أن العامل الزراعي اصبح عزوفا عن العمل الحقلي التقليدي ولا يؤديه بالجوده المطلوبه فهو الآن يحمل في جيبه المحمول ويشاهد بالليل الدش فلابد من توظيفه على نفس المستوى وبالتالي نشر الميكنه حتميه ثقافيه والثاني أن نشر الميكنه سوف يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي يمكن استثماره في خلق فرص عمل سنويه تساعد على الحد من البطاله

1-1 أهم نظم الميكنة المطلوب تعميمها النظم التالية :-

- لتسوية الدقيقة للآراضى باستخدام أشعة الليزر وتطوير الرى السطحى:

أن تسوية الأرض تسوية دقيقة باستخدام أشعة الليزر بدأ تطبيقه مع بداية الثمانينات وانتشاره ولكن ما زال محدوداً إلى حد كبير حيث أن ما يتم تسويته الآن لا يتعدى 10% من المستهدف سنوياً رغم ما ثبت علمياً وتطبيقياً من الآثار الايجابية لهذه العملية ومن أهمها توفير ما لا يقل عن 20% من مياة الرى وزيادة الإنتاج بنفس القدر تقريبا مع إضافة مساحة زراعية إجمالية تصل إلى 500 الف فدان على المستوى

القومى تفقد حاليا نتيجة للممارسات البدائية للرى كما أن التسوية بالليزر ضرورة حتمية لتطبيق عمليات الميكنة الزراعية اللاحقة كعمليات الزراعة والمقاومة والحصاد.

- **نظم تمهيد مرقد البذرة والزراعة آلياً**

يحسن الربط بين تمهيد مرقد البذرة والزراعة آليا حيث إن كلا العمليتين مرتبط بالأخر حيث أن التمهيد الجيد لمرقد البذرة مع الزراعة اليدوية لا يحقق العائد الجيد المفترض منه كما أن استخدام آلات الزراعة فى أرض ذات مهد غير مناسب يجهض الأثر الايجابى لعملية الزراعة الآلية ويستلزم عمل مهد جيد للبذرة استخدام آلات حراثة ذات كفائة مرتفعة

والجدول رقم (1) يوضح تأثير المهد المناسب للبذرة والزراعة الآلية على إنتاجية المحاصيل الرئيسية مقارنة بالنظم التقليدية. ومن المتوقع أن تزيد إنتاجية جميع المحاصيل المنزرعة بنفس النسبة على الأقل حيث أن أسباب الزيادة واحدة. وهذا يحقق زيادة مؤكدة فى دخل المزارع تبلغ عن كل فدان 2420 حنيه للقطن و 2052 للقمح و 1350 للذرة و 4000 جنيه للبطاطس كما أن التوفير المتوقع فى كميات التقاوى كنتيجة للزراعة الآلية يمثل توفيراً حقيقياً فى تكلفة التقاوى والجدول رقم (2) يوضح التوفير المتوقع فى كميات التقاوى للمحاصيل الرئيسية والتى تقدر قيمتها ب 1093 مليون جنبه.

جدول (1): تأثير الزرا عة الآلية على إنتاجية المحاصيل الرئيسية ودخل المزارع:

المحصول	معدل الإنتاج نظام تقليدى	طن/فدان نظام محسن	الزيادة المئوية فى الإنتاج	سعر البيع جنيه/طن	الزيادة فى دخل المزارع جنيه/فدان
قطن	0.95	1.2	28	*9677	2420
قمح	1,2	2	43	2566	2052
ذرة	2,4	3,5	46	1250	1375
أرز	3	4	25	2000	2000
بطاطس	9	12	30	1500	4500

المصادر: 1-الحداد ز،ع 2002 * حسبت على اساس سعر القنطار 1500 جنيه

جدول (2): الوفر الذى يمكن حدوثه فى التقاوى فى حالة تعميم الزراعة الآلية للمحاصيل.

المحصول	معدل التقاوى كم/فدان		المساحة * المنزرعة بالألف فدان	الوفر فى التقاوى	
	زراعة عادية	زراعة آلية		طن	مليون جنيه
القمح	60	45	3032	45480	227
أرز	60	20	1670	66800	400
ذرة	15	10	1993	9965	458
قطن	30	15	284	.4260	8.52
المجموع					1093.54

المصادر: 1-الحداد ز،ع 2002 * المساحة المنزرعة عام 2010.

- **شتل الأرز آلياً:**

بدأ فى مصر فى عام 1981 مشروع ميكنة محصول الأرز بين وزارة الزراعة وهيئة المعونة اليابانية وتم بناءً على ذلك إنشاء مركز أبحاث ميكنة محصول الأرز بقرية ميت الديبة محافظة كفر الشيخ وتبع ذلك إنشاء مركزين آخريين الأول للتدريب والإرشاد على ميكنة الأرز والآخر لصيانة وإصلاح آلات الميكنة بمدينة السنبلاوين واستمرت فترة تنفيذ المشروع نحو 20 سنة تم خلالها تقديم نظام لشتل الأرز آليا بجانب الحصاد الآلى للأرز، وقد انتشر إلى حد مقبول استخدام آلات الحصاد الجامعة فى حصاد الأرز حيث تشير التقديرات إلى أن المساحة التى يتم حصادها آليا قد نصل سنوياً لنحو 200000 فدان إلا أنه للأسف الشديد لم ينتشر نظام الشتل الآلى للأرز رغم مزاياه العديدة فقد أوضحت البحوث والدراسات والتطبيقات الحقلية والتى تعدت 50000 فدان سنوبا فى نهاية الثمانينات التى تمت النتائج التالية:

- **انخفاض كمية التقاوى اللازمة للفدان من 60-70كجم للفدان فى الشتل اليدوى إلى مالا يزيد عن 20-25 كجم للشتل الآلى.**
- **يحتاج الفدان لإعداد المشتل إلى 100 صينية من البلاستيك (مساحة الصينية 65سم × 20سم) أى مساحة ارض لا تتعدى 20م2 لمدة 20 يوم فقط أما الشتل اليدوى فيحتاج إلى مساحة لا تقل عن قيراط أرض ويستمر المشتل لمدة 45يوم.**
- **إن الشتل الآلى يحتاج إلى حرث وتلويط مالا يتعدى 15 سم من عمق التربة بينما يتطلب الشتل اليدوى حرث لا يقل عن 25سم.**
- **الشتل الآلى يؤدى إلى انتظام عملية الشتل بواقع 25كن/م2 بمتوسط 4-6 نبات لكل كن مقارنة بعدد 16 كن فى الشتل اليدوى 20-25 نبات/كن الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاج بمقدار طن للفدان فى المتوسط**
- **الشتل الآلى يتكلف بأسعار العام الحالى 600 جنيه/فدان مقارنة لـ 1200 جنيه /فدان فى الشتل اليدوى.**

- **تقنيات رش المبيدات:**

وإذا ما نظرنا إلى ما يحدث فى العالم من حولنا نجد أن الاختلاف شاسع بين النظم المستخدمة فى مصر وما يحدث فى العالم ففى مصر يتم رش المحاصيل الحقلية باستخدام موتور الرش 600 لتر بمعدل 600 تتر للقدان ورش محاصبل الخضر بموتور الرش الظهرى 20 لتر بمعدل إضاقة 200 لتر للفدان

و الجدول رقم (3) يوضح نظم رش المستخدمة عالمياً وكمية محلول الرش الموصى بها. و من الجدول يتضح أنه حتى فى النظام المحلول المخفف عالى الحجم نجد أن كمية محلول الرش للمحاصيل الحقلية ينبغى أن لا يزيد عن 250 لتر/فدان بقارنة بما يحدث عندنا 600 لتر/فدان ، كما أن هناك تطور هائل فى مجال رش مبيدات الحشائش.

جدول (3) نظم الرش العالمية ومعدلات الإضافة مقارنة بمصر

النوع	معدل الإضافة (لتر/فدان) عالميا	معدل الإضافة (لتر للفدان) مصر
عالى الحجم	250	600
متوسط الحجم	250-84	-
منخفض الحجم جداً	84-21	200
متناهى الصغر	2	-

المصادر: 1-الحداد ز،ع 2002

إن تطبيق هذه التقنيات طبقا لنتئج البحوث وما يتم فى الدول المتقدمة يؤدى إلى

-توفير نحو 30 إلى 40% من المبيدات على الأقل نتيجة لمنع الجريان السطحى لمحلول الرش والذى يتساقط على الأرض ملوثاً للتربة.
-توفير تكاليف الرش: فضلاً عن توفير المبيدات فمن الواضح أنه يمكن توفير من 75 – 90% من كمية المياه المستخدمة فى الرش الأمر الذى يقلل من استخدام الطاقة والعمالة وكذلك تقليل انضغاط التربة نتيجة لتقليل كمية المياه المستخدمة فى الرش بشكل كبير
-تغطية منتظمة. مع لتصاق اكبر لقطيرات الرش وبالتالى .تقليل الفقد بالانجراف.
-توزيع متماثل على الأشجار بكاملها وخاصة الثلث العلوى من الأشجار والتى نادراً ما يصلها كمية مناسبة من محلول الأشجار بالوسائل الأخرى.
-استخدام الرش الاختيارى أو البقعى لمبيدات الحشائش والتى تعتمد على الرشاش الكاشف سوف يقدم حلا لمشكلتى التكاليف والبيئة وقد تم تجربة هذا النظام تحت ظروف تشغيل حقلية مختلفة فى كلا من استراليا – كندا – أمريكا وأعطى كفاءة عالية فى التشغيل . ففى مزرعة مساحتها 2700 هكتار باستراليا كان التوفير فى المساحة المغطاة بالرش أكثر من 90%، كما أنه فى معظم المزارع كانت تكلفة مبيدات الحشائش أقل من واحد دولار للهكتار وتم القضاء على أكثر من 95% من الحشائش باستخدام هذا النظام.

- **الحصاد الآلى للمحاصيل:**

يتم حالياً حصاد المحاصيل الرئيسية كالقمح والأرز والشعير والفول بنظم متباينة أكثرها وأعمها هى استخدام الضم بالعمالة اليدوية والتجميع ثم استخدام آلة الدراس والتذرية الثابتة والنظام الثانى وهو استخدام آلة الحصاد الجامعة (الكومباين). والجدول رقم (4) يوضح مقارنة بين هذه النظم فيما يتعلق بمحصولى القمح و الأرز. ومن ذلك يتضح مدى الفاقد الحالى فى محاصيل الحبوب على المستوى القومى و على مستوى المزارع. والوفر المباشر فى تكلفة الخصاد

من المعلوم أن محصول القش هو المحصول الثانوى لكلا من محصولى القمح والأرز ويلزم للاستفادة من هذه المخلفات استخدام آلات عمل البالات وهى نوعان الثابتة والمتحركة ويلزم تعميم استخدام آلات عمل البالات خلف آلات الحصاد الجامعة حيث أنها توفر العمالة اللازمة لتجميع القش حتى يمكن استخدام الآلات الثابتة.

جدول (4): مقارنة بين نظامى حصاد لمحصولى القمح والأرز لكل فدان.

المحصول	القمح		الأرز	
موضوع المقارنة	نظام (1)	نظام (2)	نظام (1)	نظام (2)
العمالة رجل/ساعة	105	5	95	9
الفواقد%	27	3	28	5-3
الفواقد * جنيه/فدان	2 أردب 770 ج	85	500 كجم 1000 ج	142
التكلفة المباشرة للحصاد **	1100	400	1000	400
التكلفة الكلية ***	1870	485	2000	543

المصادر: 1-الحداد ز،ع 2002 * على أساس 1/2 جنيه/كجم القمح ** تشمل العمالة وتكلفة استخدام الآلات المصاحبة لها. *** مجموع التكاليف المباشرة + الفواقد. .وحسبت الكاليف بأسعار عام 2010

2 تصنيع الآلات الزراعية اللازمة للتحديث

أن تنفيذ خطة تحديث نظم إنتاج المحاصيل الحقلية يتطلب توفير مجموعة من الآلات والجرارات الزراعية تصل قيمة الاستثمارات المطلوبة بها 10 مليار جنيه ، وليس من الحكمة فى شئ الاعتماد فى تنفيذ هذه الخطة على استيراد هذه الآلات من الخارج وذلك لأسباب كثيرة لا تخفى على أحد مثل توفير النقد الأجنبى وتشغيل العمالة المطلوبة وضمان توفر قطع الغيار اللازمة لإصلاح وصيانة هذه المعدات ولذلك ينبغى وضع خطة موازية لتحديث وتطوير صناعة الآلات الزراعية فى مصر وهى فرصة حقيقية لاستثمار برنامج المشاركة الذى تم توقيعه بين مصر والمجموعة الأوروبية والذى يتضمن مكوناً مهماً جداً وهو تحديث الصناعة المصرية.

للتعرف على الوضع الحالى لتصنيع الآلات الزراعية فى مصر يلزم معرفة ما يتم تصنيعه حالياً من هذه الآلات والمنشآت الصناعية والقوى والقدرات البشرية المتاحة ومستوى التدريب ومستوى مراقبة الجودة والخامات اللازمة للتصنيع. وهناك دراستين هامتين الأولى بدراسة الإمكانات التصنيعية على مستوى الجمهورية (ياسين 1991). والدراسة الثانية دراسة إمكانية تصنيع آلة الحصاد الجامعة (الكومباين) داخل مصر (عبد المولى 1996). ومن المعلوم الكومباين من أكثر الآلات الزراعية تعقيداً إذا ما قورنت بالأنواع الأخرى. ونتائج هذه الدراستين تؤكدان توافر المنشآت الصناعية بالقدرات التصنيعية المطلوبة ونظم لمراقبة الجودة مع توافر القوى البشرية المدربة والخامات اللازمة للتصنيع:

والخطة المقترحة لتصنيع الآلات الزراعية اللازمة تتضمن :-

- **ضرورة ضمان حد ادنى من أعداد الآلات المنتجة سنوياً يساوى الأعداد المطلوبة لتفعيل خطة الميكنة**
- **ضرورة التعاون مع الشركات العالمية المنتجة لهذه الآلات التى لا يتم تصنيعها فى مصر**

ولتحقيق الشرط الأول لابد أن تضمن الحكومة شراء هذه الآلات لحساب الصندوق الاجتماعى للتنمية وأجهزة التمويل الأخرى وذلك لتوزيعها على الخرجين بعد تدريبهم وذلك سنوياً لمدة خمس سنوات. إن هذا العمل سوف يحدث ثورة حقيقية فى هذا المجال الهام وسوف يساعد على تشغيل وخلق مستثمرين من الخريجين داخل القرى وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدى إلى إعطاء الفرصة للموهوبين منهم ليصبحوا رجال أعمال.

ولتحقيق الشرط الثانى يتم عمل مواصفات دقيقة للآلات المطلوبة والإعلان عن الحاجة لهدف الأعداد من الآلات على أن يكون المفاضلة بين الشركات على أساس مال يلى:

- **الالتزام بالمواصفات الفنية.**
- **نسبة المكون المحلى.**
- **أسعار المنتج النهائية.**

إن تحقيق هذين الشرطين سوف يدفع المصانع المصرية والشركات العالمية على التفاعل فيما بينهما وعمل استثمارات مشتركة لإنتاج هذه الآلات داخل مصر وهذا فى حقيقة الأمر هو التحديث الحقيقى للصناعة المصرية فمصر ليست فى حاجة لتصنيع السيارات والسلع الكمالية الأخرى ولكنها فى حاجة لتصنيع الآلات.

إننا نناشد رجال الأعمال الوطنين لتبنى هذا الموضوع الهام وإعطائه ما يستحق من ضرورة وأهمية لما له من اثر بالغ على الاقتصاد القومى. وفى هذا الصدد لابد لنا من أن نستثمر وبصورة مباشرة المشاركة المصرية الأوروبية وبرنامج تحديث الصناعة المصرية

إن هذا الموضوع ضرووَة ملخة ليس فقط لتحديث الزراعات القائمة ولكن أيضا حتى ينكن زراعة المساحات الشاسعة فى مشاريع الاستصلاح الجارى تنفيذها حالياً فى شبه جزيرة سيناء ومشروع ترعة

السلام وفى توشكى حيث أنه لا مفر من استخدام احدث أدوات التقنية لزراعة هذه المساحات بشكل اقتصادى وتأتى بالضرورة الميكنة الزراعية فى مقدمة هذه التقنيات

2-إعاده هيكلة التركيب المحصولي

إعادة هيكلة التركيب المحصولى يتطلب بالصرورة التعرف على الوضخ الخالى حيث تشير الإحصائيات المتاحة عام 2010 إلى ان ما تم زراعته من محصول القمح بلغ 3,03 مليون فدان قمح و 1,9 مليون فدان برسيم، 1.67 مليون فدان أرز، 1,99 مليون فدان ذرة أو نحو ذلك وينتج عن هذا التركيب المحصولي نحو 18 مليون طن حبوب (قمح – ذرة – إرز) وموازنة علفيه غير منضبطة حيث يتميز فصل الشتاء بزيادة كبيرة جدا عن أحتياجات الحيوانات قدرها الدكتور محمود سليم رئيس بحوث بمعهد بحوث الإنتاج الحيواني بوزارة الزراعة بمقدار 35 مليون طن برسيم يتم هدرها في فصل الشتاء فضلا عن الآثار السلبية للتغذية على البرسيم فقط على صحة الحيوانات بينما تضور الحيوانات جوعا في فصل الصيف حيث يصل العجز إلى أكثر من 50% في أحتياجات الحيوانات من الطاقة والبروتين رغم توافر نحو 30 مليون طن مخلفات زراعية جمله المستثمر منها لا يتعدي 25 % وكذلك نتيجة لهذا التركيب المحصولي تم تصدير ما قيمته 27.6 مليار جنيه وتم واستيراد ما قيمته 58.2 مليار جنيه عام 2010

وما أقترحه حاليا هو إعادة هيكلة التركيب المحصولى الذي يتضمن خفض مساحة البرسيم إلى 1.25مليون فدان فقط والألتزام المنضبط لتفعيل قرارات وزارة الري المنظمة لزراعة الأرز بما لا يتعدى مليون فدان وتدوير المخلفات الزراعية بما يحقق تحويلها إلى عليقة ترقي إلى مستوى دريس البرسيم بمعالجتها بما خلقة الله من ميكروبات متخصصة في التعامل معها وهي متوافره في مراكز البحوث الزراعية والجامعات وينتج عن ذلك زيادة مساحة القمح بمقدار 0,65 مليون فدان وزيادة مساحة الذرة بمقدار 0,67 مليون فدان والتي تزرع حاليا بالأرز مخالفة لقرارات وزارة الري واستثمار 30 مليون طن مخلفات زراعية تزيد بمقدار 3 مليون طن والتي تنشأ نتيجة لتفعيل هذا التركيب المحصولي المقترح وعلى ذلك تصبح مساحة الذرة 2,5 مليون فدان تزرع منها 1,5 مليون فدان ذرة محمل عليه محصول فول الصويا ومليون فدان بهدف إنتاج السيلاج الكامل من الذرة في دورتين متتابعتين حيث أن مدة إنتاج الذرة لعمل السيلاج 80 يوما فقط وينتج طاقة كلية مهضومه تعادل أو تفوق إنتاج فدان البرسيم الذي يستمر 240 يوما ويتميز أنه يمكن تخزينه للتغذية عليه صيفا وشتاءا وكذلك عمل السيلاج من سيقان الذرة بعد حصاد الكيزان في المساحة المخصصة لإنتاج الذرة وينتج عن ذلك موازنة علفيه منضبطة صيفا وشتاء ومضاعفة إنتاج اللحوم والألبان وزيادة إنتاجية محصول القمح بمقدار 3 مليون طن وتوفير 3.8 مليار مترمكعب ناتجة عن استبدال 1.25 مليون فدان برسيم بالقمح 1.8 مليار واستبدال نصف مليون فدان أرز بالذرة 2 مليار وهذه الكمية من المياة كافية لأستصلاح واستزراع مساحة 800 ألف فدان إذا ما زرعت بالمحاصيل الحقلية وإنها تؤدي إلى زيادة إنتاجية مجموعة الحبوب (قمح وذرة) بمقدار مليون طن أخرى فضلا عن تمليك 160 ألف خريج لأراضي زراعية جديدة وهذه الزيادة في الإنتاجية حسبت على أساي نفس مستوى التقنيات البدائية التي تزرع بها الآن واما إذا ما تم استخدام التقنيات السابق اإشارة إليها فإن الزيادة المقدرة فى إعادة هيكلت التركيب المحصولى على النحو الموضح تصل إلى 6 مليون طن سنويا.

1-2 عودة محصول القطن إلى عرشه الذهبى

ويتضمن التركيب المحصولى المقترح ما تضمنته دراسة الأستاذ الدكتور محمد السيد عبدالسلام والدكتور محمد عبدالرحمن معهد بحوث القطن بمركذ البحوث الزراعية فيما يتعلق بالنهوض بزراعة وصناعة القطن على النحو التالى

- **زراعة وصناعة قطنية متكاملة فى الوجه القبلى تتمثل فى الارتقاء بالمساحة المنزرعة الى 300 الف فدان والانتاجية الى 15 قنطار للفدان والانتاج الكلى الى 4.5 مليون قنطار. تستند على زراعة اصناف متوسطة التيلة عالية الانتاجية (ونظرا لانه من الصعب الحصول على مثل هذه الاصناف من القطن المصرى (النوع الباربادنس) يجب تجريب اقطان (الابلند) لانتاج غزول**

متوسطة الجودة والسعر تتوجه الى السوق المحلى (ومن ثم نوقف بوابة الاستيراد التى اتسعت كثيرا فى السنوات الاخيرة وتفى باحتياجات السكان الكسائية (بتكاليف معقولة). التوسع فى الصناعة القطنية فى الوجه القبلى ضرورة تحميها الحالة الاقتصادية والاجتماعية وينبغى الاسراع فيها (على التوازى مع انشاء طريق سفاجا وفتح الوجه القبلى على البحر الاحمر).

- **زراعة وصناعة قطنية متكاملة فى الوجه البحرى تعتمد اساسا على الاقطان الطويلة الممتازة وطويلة التيلة وانتاج الغزول الرفيعة والملابس عالية الجودة والسعر تتوجه اساسا للتصدير. الارتقاء بالمساحة المنزرعة الى 700 الف فدان والانتاجية الى 12 قنطار للفدان والانتاج الكلى الى 8.4 مليون قنطار.**
- **إنتاج 230 الف طن زيت طعام، مليون طن كسب علف ماشية عالى ماشية عالى القيمة الغذائية بما يعنى كسر حدة النقص الشديد فى الزيوت النباتية الغذائية وفى الاعلاف المركزة للمواشى والارتقاء بالانتاجية (وخفض تكلفة الانتاج) يعنى تحقيق عائد مجز للزراع ومن ثم الارتقاء بدخولهم وتحسين مستوى معيشتهم، فضلا عن تحسين القدرة التنافسية للقطن ومنتجاته**

2-2 مقومات نجاح التركيب المحصولى المقترح

هناك مجموعة من العوامل الرئيسية من الضرورى القبام بها لضمان تنفيذ المقترحات السابقة

- **استكمال مشروع تطوير الري الذي بدأته وزارة الري منذ عام 1978 – وتم إنجاز أقل من نصف مليون فدان حتى الآن ويمكن الانتهاء من كامل المساحة (5 مليون فدان) خلال 8 سنوات وذلك عن طريق العمل بالتوازى فى جميع المحافظات والإدارة اللأمركذية للمشروع الأمر الذي يؤدي الي توفير 3,5 مليار م3 من المياة**

- **عودة الدورة الزراعية والتجميع الزراعى : إن عودة الدورة الزراعية لا مناص مته لأسباب معلومة لكل من له علاقة بالزراعة بداية من المزارع وحتى الوزير لمزاياها المتعددة ويزيد من إيجابياتها تطبيق نظام التجميع الزراعى الذى يزيد من كفائة الرى ومكافحة الآفات والأمراض كما أنه ضرورة للتطبيق الإقتصادى والفنى للميكنة الزراعية**
- **تفعيل منظومة الإرشاد الزراعى والتدريب : إن تحقيق هذه الأهداف ينطلب منظومة متكاملة من برامج الأرشاد الزراعى تشمل الإرشاد الحقلى والمدارس الحقلية وبرامج التوعية بالإذاعات المرئية والمسموعة وإعداد نشرات إرشادية واضحة ومقنعة للمزارعين كما أن هذه البرامج يلزم تدريب أئمة المساجد وقساوسة الكنائس عليها ومن الجهة الأخرى يلزم إعداد وتجهيز مراكز التدريب وصياغة مجموعة متكاملة من البرامج التدريبية لتدريب جميع المشاركين بدأا من المزارعين وحتى وكلاء الوزارات المعنية كلا طبقا لواجباته الوظيفية ومسؤوتيته عن تنفيذ البرنا مج ولتحقيق كفائة وفاعلية للمرشد الزراعى يلزم تحقيق ما يلى:-**
  - **النظر في دخول الزارعيين بجميع فآتهم فهم الفئة الوحيدة المهمشة والتي لا يسعي لحل مشاكلهم إحد حتى يتمكنوا من إداء إعمالهم على النحو الأمثل ويتفرغوا لذلك.**
  - **تطوير التعليم الزراعى فى المرحلة الثانوية والجامعات وتزويده بالخبرات العملية ووسائل التقنية الحديثة والقد رة على حل المشاكل وانخاذ القرار**
- **ضمان عائد مجز للمحاصيل خاصة المحاصيل الاستراتيجية و التي تتضمن القمح و الذرة و الأرز و القطن عن طريق تحديد أسعار ضمان لهذة المحاصيل تحدد بمعرفة لجان علمية يشارك فيها المزارعون وتعلن قبل ميعاد زراعة كل محصول بمدة كافية .**
- **ضمان تواجد مدخلات الإنتاج المختلفة من تقاوي وأسمدة ووسائل الميكنة الحديثة في الوقت المناسب بأعلي جودة ممكنة لتحقيق أعلي إنتاجية لهذة المحاصيل مما يزيد من دخول المزارعين**

٣ - تطوير نظام الزراعة الحالي إلى نظام الزراعة النظيفة

نظام الزراعة الحالى هو النظام الزراعي المألوف Conventional Agriculture والذي ساد مع ما يعرف بالثوره الخضراء والتي نشأت عن الاستخدام المكثف للأسمدة المعدنية والمبيدات والميكنة الزراعية وأصناف الهجن المختلفة عالية الإنتاج وما نجم عن ذلك من تلوث صارخ للبيئة وانتشار الأمراض الخطيرة مما حدى للعالم إلى أن يتجه إلى نظام الزراعة المستدامة Sustainable Agriculture وهو نظام يهدف إلى المحافظة على التربة الزراعية والبيئه وهو ما بات يطلق علية الزراعة النظيفة والذي لا زال يستخدم المبيدات والأسمدة المعدنية ولكن بكميات أقل تتوافق مع الأخنياجات الحقيقية لإحتياجات المحاصيل واستخدام الأسمدة العضوية ووسائل المكاقخة الحيوية كلما كان 1لك ممكنا فنيا ومجديا إقتصاديا بجانب كميات أقل من الأسمدة المعدنبة والمبيدات الكيمائية

ومن هذه النظم جميعها تطور نظام الزراعة العضوية و كما تم تعريفها بمعرفة الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية بأنها: "جميع النظم الزراعية التي تشجع إنتاج الأغذية والألياف بوسائل سليمة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا. وتعتبر هذه النظم خصوبة التربة عنصرا أساسيا في نجاح الإنتاج. وباحترامها القدرة الطبيعية للنباتات والحيوانات والأرض فهي تهدف إلى جعل نوعية الزراعة والبيئة أقرب إلى الإتزان في جميع الجوانب والزراعة العضوية تقلل إلى حد كبير المدخلات الخارجية بالأحجام عن استعمال أسمدة ومبيدات حشرية ومستحضرات صيدلانية كيميائية صناعية . وبدلا من ذلك تمكن القوانين القوية للطبيعة من زيادة المحاصيل الزراعية ومقاومة الأمراض" وقد بدأت الزراعة ل العضوية فى مصر مع نهاية السبعينات من القرن الماضى ووصلت عام 2010 إلى نحو 80000 فدان

ويلزم لتحقيق هذا الهدف وهو تطوير نظام الزراعة الحالى الى نظام الزراعة النظيفة والتوسع فى الزراعة العضوبة وضع خطة لإلقيام بالأنشطة التالية :-

٣ ـ١ تدوير المخلفات الزراعية إلى سماد بلدى صناعى (كومبست)

إنتشرت فى السنوات الأخيرة صناعة السماد البلدى الصناعى المعروف باسم الكومبوست والذى يتم تصنيعة من المخافات الزراعية والحيوانية باتخدام تقنيات باتت معلومة للجميع وبلغ إنتاج السنوى نحو 600 الف طن تنتج فى 16 مصع متخصص لذلك ويستخدم بصفة أساسية فى مزارع الصحراء ومن فوائد الكمبوست ما يلى :-

- **يعتبر مخزن رئيسي ومستمر للعناصر السمادية الضرورية لنمو النبات**
- **تمد ميكروبات التربة بالغذاء والطاقة التى تمكنها من تحليل المادة العضوية وانطلاق العناصر الغذائية بالصورة الميسرة للنبات.**
- **يحافظ على الاتزان البيولوجي لكائنات التربة.**
- **يعمل على تحسين الخواص الطبيعية والكيماوية للتربة حيث تعمل المادة العضوية على تحسين البناء الأرضي فى الأراضي الرملية ويحسن التهوية والتبادل الغازي فى الأراضي الجيرية.**
- **يعمل علي زيادة السعة التبادلية للتربة رافعا قدرتها على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية وعدم فقدها فى مياه الصرف**

ومن المعلوم ان المخلفات الزراعية النباتية السنوية تتعدى 34 مليون طن والمخلفات الحيوانية(9 مليون وحدة حيوانية) *(12 طن روث/وحدة سنويا) اى 108 مليون طن يمكن منها أنتاج 50 مليون طن على الاقل هذه الكمية تحتوى على 4000 طن فوسفور و 4000 طن بوتاسيوم و 6000 طن نيتروجين يتم إهدارها حاليا تقدر سعر هذه الكميات بنحو 6 مليار جنيه وهذا يؤدى إلى إنتاج غذاء صحى وآمن وتحسين البيئة ويقع على قطاع اإلأرشاد الزراعى للقيام بدوره لإقناع المزارعين التقليديين بأهمية تصنيع الكومبوست فى حقولهم وعلى الدولة وضع السياسات الكفيلة بتحفيز المزارعين على القيام بذلك مما يؤدى لتقليل إستخدام الأسمدة المعدنية ويزيد قدرة النبات على مقاومة الأمراض

٣ ٤ نشر صناعة واستخام وسائل المكافحة الحيوية المتعددة

هناك وسائل متعددة للمكافحة الحيوية تستخدم بالتوازى أو بالتوالى طبقا لنوع المحصول والآفة ويمكن تلخيصها فيما يلى

- **الطرق الزراعية : مثل استخدام الأصناف المقاومة من البذور الزراعية والأشجار المثمرة، إتلاف بقايا المحاصيل ونواتج التقليم، فلاحة التربة، مواعيد الزراعة، التقليم والتخفيف ، التسميد ، النظافة العامة مثل جمع الثمار المصابة وإتلافها ، إدارة المياه مثل كمية وموعد الري ، زراعة محاصيل متعددة.**
- **الطرق الفيزيائية: مثل الحرارة، البرودة، الرطوبة، الضوء ، الصوت،.**
- **نشر وتعميق صناعة شتلات الخضر المطعومة على أصول مقاومة لأمراض التربة**
- **المستخلصات النباتية: منها منقوع الثمار أو الأوراق أو الاستخلاص بالمذيبات العضوية.**
- **الطرق الحيوية: والتي تشمل تنشيط ووقاية الأعداء الحيوية المحلية، الاستيراد والتربية الكثيفة ونشر الطفيليات والمفترسات، تحضير واستخدام بكتيريا ، فيروس ، فطور ، بروتوزا، نيماتودا.**
- **الطرق الكيميائية: وتشمل الجاذبات، الطاردات، مختلف المبيدات الحشرية، المعقمات الكيماوية، مانعات النمو (الهرمونات).**
- **الطرق الوراثية: وتسمى بأسلوب المكافحة الذاتية أو الوراثية وتشمل تربية وإطلاق الذكور العقيمة ذات الشروط الوراثية الخاصة أو تلك غير القادرة على التوافق الوراثي بأشكال مختلفة ، أي إكثار العوامل المميتة التي تنتج عن تزاوج فردين من نفس النوع.**
- **الطرق التشريعية: وتشمل الحجر الزراعي للنباتات والحيوانات، برامج استئصال آفات معينة بقوة القانون كأن نمنع مثلاً إرسال مادة زراعية في نفس البلد من منطقة إلى أخرى.**

4-المردود البيئى والإقتصادى والإجتماعى المأمول

إن تطبيق التقنيات السابق بيانها له مردود إقتصادى وبيئى مؤثر كنتيجة لتقليل الطاقة البترولية المستخدمة فى الزراعة وخفض كمية المبيدات والأسمدة المعدنية وتدوير المخلفات الزراعية كنتيجة لإدخال نظام الزراعة النظيفة والتوسع فى الزراعة العضوية

- **أن قيمة ما يتم توفيره من السولار في حالة ميكنة العمليات السابقة بيانها يصل سنويا إلي 250420 طن من السولار أي ما قيمته بدون دعم 1188 مليون جنيها يضاف إلي ذلك 30% كتكلفة الزيوت والشحوم أي ما يمكن توفيره مباشرة يصل إلي 1.544 مليار جنيها ز إن توفير فذا القدر من الوقود وعدم إختراقه يعنى عدم إنبعاث غازات الكربون والكبريت والرصاص والنتروجين للبيئه**

- **إحلال ما قيمته 6 مليار جنيه من الأسمدة المعدمية بأسمدة حيوية وهذا بعنى القضاء نهائيا على السحابة السوداء**
- **ونطوير منظومة رش المبيدات واستحدام المكافحة الحيوية يعنى التخلص من فدر كبير من المبيدات تتعدى 50% من المستخدم حاليا وهذا بغنى بالضرورة تتقليل التلوث البيئى فى الأرض وفى المياة وتقبليل الإصابة بالأمراض الخطيرة التى تنتشر الآن بشكل مخيف**
- **تقليل إنبعاثات الغازات السامة كأول أكسيد الكربون والديوكسين**
- **وصول إنتاج مصر في مجموعة الحبوب من 18 إلى 30 مليون طن سنويا**
- **تقليص الواردات الزراعية ورفع قيمة الصادرات**

- **إنتاج غذاء صحى كاف وآمن للقضاء نهائيا على أمراض التلوث التى أصابت أكباد وكلى المصريين وأصابتهم بالسرطان وأوصلت الدويكسين إلى ألبان الأمهات مما تسبب فى إنتشار السرطان بين الرضع والأطفال الصغار**
- **توطين صناعة الجرارات والمعدات الزراعية**

سلسة " الارض والفلاح " 00000 تعمل عل

زيادة الوعى بأوضاع حقوق الفلاحين فى الريف المصرى ،والمساهمه

فى تحسين تلك الاوضاع ،وتحاول ان ترصد أهم الانتهاكات التى

تتعرض لها حقوق الانسان فى الريف المصرى ، وأن تبين الاسباب

المختلفة التى تقف وراء تلك الانتهاكات ، كما تحاول السلسة الكشف

عن رؤى واحتياجات الفلاحين فى الريف والمساهمة فى رفع وعيهم 0

صدر من هذه السلسلة :

١. من يفض الاشتباك فى جنوب مصر 0 "حكاية الإبن الطيب توماس"
٢. منازعات الأرض فى ريف مصر 0
٣. أحوال الفلاحين فى ريف مصر عام 1998 م
٤. اوقفوا حبس الفقراء000نحو إسقاط الديون الغير مستحقة على الفلاحين 0
٥. أحداث العنف ،وأوضاع الفلاحين فى الريف المصرى0فى النصف الأول من عام 1999م0
٦. قصــة نجـع العــرب "كارثة الموت فجأة "
٧. منازعات الفلاحين ضحايا ،وانتهاكات النصف الثانى من عام 1999 م0
٨. أزمة المياه فى مصر 0
٩. حقوق الفلاحين فى مصر "قضايا غائبة " فى النصف الأول من عام 2000 0
١٠. أنهيار دخول الفلاحين والتعدى على حقوقهم 0
١١. أثار قانون تحرير الأراضى الزراعية على الأوضاع التعليمية فى ريف مصر 0
١٢. حقوق الفلاحين بين دعاوى الاصلاح وأوهام السوق
١٣. الفلاحة المصرية أوضاع متدنية ومصير مجهول
١٤. الأوضاع الصحية فى الريف المصرى أوضاع تحتاج لعلاج
١٥. قانون الارض واثره على اوضاع السكن فى ريف مصر
١٦. أثر القانون 96 على االوضاع الفلاحين فى الريف المصرى.
١٧. اوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة فى ظل العولمة
١٨. اوضاع المزارعات فى مصر بعد تطبيق قانون الارض "دراسة حالة قرية العمارية الشرقية"
١٩. أثر القانون 96 لـ92 على اوضاع الفلاحين فى ريف مصر الجزء الثانى
٢٠. بنك التنمية بين الفساد وسياسات افقار الفلاحين
٢١. أحوال المزارعات فى ريف مــصردراسة حالة لعزبة رمزى السبيل- محافظة الشرقية
٢٢. فى أرضنا يموت البرتقال أوضاع الفلاحين فى الريف المصرى
٢٣. أحوال المزارعات فى ريف مصر " دراسة ميدانية لمركز الارض"
٢٤. ادارة الارض الزراعية بمن ولمن ؟000الارض ان ماغنتكش تسترك
٢٥. مشكلات الفلاحين فى ريف مصر عام 2003
٢٦. فقد الارض الزراعية والعنف فى الريف المصرى –دراسة حالة لقريتين
٢٧. اهدار الأراضى الزراعية فى مصر وانتهاك حقوق الفلاحين الزراعة مصدر الحياة (دراسة حالة لخمس قرى مصرية)
٢٨. السيد رئيس الجمهورية من يقاوم الجراد الاحمر قبل أن يلتهم أرغفة الفقراء وزرع الفلاحين ومواردنا الطبيعية
٢٩. المرأة والارض والعنف فى الريف المصرى " صفط العرفا قرية تبحث عن النور"
٣٠. المياه مصر الحياة
٣١. ماذا جري في الريف المصري عام 2004
٣٢. مشكلات المياة في الريف المصري"دراسة حالة لقريتين
٣٣. شكاوي الفلاح الفصيح لوالي مصر عام 2005
٣٤. زراعات التصدير واتفاقيات التجارة وسياسات السوق الحرة تؤدي لخراب بيوت الفلاحين2006
٣٥. أزمة أنفلونزا الطيور فى مصر2006

٣٦. الحمي القلاعية وباء يهاجم العالم بين الحين والاخر .2006
٣٧. الجانب الزراعى فى منظمة التجارة العالمية 2006
٣٨. القطاع الزراعى وبرامج التحرر الاقتصادى مارس 2007
٣٩. مقتل 92 وأصابة 257 والقبض على 465 فلاح "العنف ومنازعات الأرض وإهدار أمان الزراعة للفلاحين عام 2006 مارس 2007
٤٠. الأمن الغذائى .. البعد الغائب الحاضر فى حياة الفلاحين مايو 2007
41- اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية (الزراعة ... الفرص والتحديات يونيو 200

42. قرية الحرية بين فقر الخدمات والبطالة و غياب العدالة نوفمبر 2007

43. أزمة الأسمدة فى مصر (المشكلة والحل) نوفمبر 2007

44- أوجاع الزراعة والفلاحين فى مصر

مقتل 126 و إصابة 445 والقبض على 634 فلاح خلال عام 2007 يناير 2008

45- المبيدات فى مصر بين سندان السياسة ومطرقة المصالح مايو 2008

46- الاوضاع الصحية فى الريف المصرى يونيو 2008

47- المياه فى مصر بين واقع اليم ومستقبل خطير سبتمبر 2008

48- تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر مارس 2009
(الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية)

49- سياسات البنك الدولي في مصرتاريخ من المؤامرات الزراعة نموذجا مارس 2009

50- أثر السياسة الإئتمانية الزراعية على القطاع الزراعى المصرى ديسمبر 2009

51- رياح التغير فى العالم هل سقطت الحكومة المصرية فى اختبار تجاوز الأزمة مارس 2010

منازعات الأرض خلال عام 2009مقتل 151 فلاحاً وإصابة 899 مواطناً

وحبس 1204 آخرين

52- دراسة مقارنة عن آثار اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على حقوق صغار الفلاحين مارس 2010

53- التغيرات المناخية وآثارها على العائد الفدانى للمنتجين الزراعيين يونيو 2010

(رؤية مستقبلية لعام 205)

54- التوسع الافقى اضافة ام اهدار (رصد لأهم مشكلات المجتمع المصرى ودور يوليو 2010
مشروعات التوسع الافقى فى حلها

55- رؤية الخبراء..... الفلاح ـ البنك ـ الزراعة والفرصة الأخيرة يونيو 2010

56- منازعات الأرض خلال النصف الأول من عام2010مقتل 130 فلاحاً

وإصابة 850 مواطناً وحبس 1234 آخرين يوليو 2010

57- مياه نهر النيل والعطاشى فى مصر سبتمبر 2010

58- سيناريوهات حول مستقبل العمالة الزراعية فى مصر سبتمبر 2010

59- حول عمالة الاطفال والنساء فى الريف اكتوبر 2010

60- حقوق الفلاحين المصريين نوفمبر 2010

61- جرائم الريف والضحايا الفقراء حول الأرض والرزق والشرف خلال النصف الثانى من

عام 2010 مقتل 167 فلاحاً وإصابة 1285 مواطناً وحبس 1987 آخرين يناير 2011

62- بنك الفساد والظلم وسرقة عرق الفلاحين المسمى بنك التنمية والائتمان الزراعى فبراير2011

63- الحالة الصحية فى الريف المصرى –الوقاية والعلاج مارس 2011.

64- مشكلات السكن فى الريف المصرى مارس 2011

65- الارض الزراعية الفرص الضائعة والامل المنشود يونيو 2011

66- نهضة الزراعة المصرية فى ظل الازمة الاقتصادية الراهنة مايو 2012

67- تحديث الزراعة امان الحاضر وضمان المستقبل اكتوبر 2012

68- الموارد الزراعية والاستفادة القصوى منها اكتوبر 2012

مركز الأرض لحقوق الإنسان

مركز الأرض لحقوق الإنسان مؤسسة لا تهدف إلى الربح

أنشىء فى ديسمبر عام 1996

لماذا مركز الأرض؟

أنشئ مركز الأرض للدفاع عن قضايا الفلاحين والريف المصري من منظور حقوق الإنسان، بعد أن تبين لمؤسسي المركز خلو ساحة العمل الأهلي في مصر من المنظمات التي تعمل في هذا المجال؛ ومن بين القضايا والاحتياجات الحقيقية التي دفعت في اتجاه إنشاء المركز:

-معالجة عدم التوازن في الاهتمام بحقوق الفلاحين والمسألة الزراعية في مصر، وتصحيح المسار في ظل الأوضاع الجديدة المتعلقة بتحرير سوق الأرضوالأسعار، مع دراسة أثر ونتائج هذه السياسات فى حياة الفلاحين والاقتصاد الزراعي.

-عدم وجود بنية تشريعية تنظم أوضاع العاملين في قطاع الزراعة، وبالتالي تعرضهم لانتهاكات عديدة شبه يومية، سواء على صعيد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية "أو "على صعيد الحقوق المدنية والسياسية.

-اتساع الفجوة بين الريف والحضر في مصر، خاصة على صعيد الخدمات، مما يجعل قطاعًا عريضًا من سكان الريف عرضة لانتهاكات مضاعفة بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

-تفاقم مشكلة عمالة الأطفال في الريف في القطاع الزراعي أو غيره من القطاعات، وزيادة معدلات الأمية والتسرب من المدارس بينهم.

-الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الريفية، على صعيد الأسرة والعمل، أو بسبب الأوضاع الاجتماعية العامة.

<u>مجالات عمل المركز</u>

-الدفاع عن الفلاحين والعمال الزراعيين مما يتعرضون له من أوضاع العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة الناجمة عن غياب التنظيم القانوني، وخاصة فيما يتعلق بعقود العمل والأجازات واللوائح التي تنظم حقوقهم وواجباتهم.

-دعم وتشجيع دور التنظيمات النقابية والتعاونيات والجمعيات والروابط الفلاحية.

-مواجهة ظاهرة عمالة الأطفال من حيث أسبابها ومظاهرها وآثارها من منظور حقوق الطفل.

-العمل على تمكين المرأة الريفية، وخاصة العاملات في قطاع الزراعة، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها بسبب وضعها النوعي والاجتماعي.

-- الدفاع عن البيئة الزراعية وبيئة المجتمع الريفي ضد مخاطر التلوث، وتوعية الفلاحين بقضايا التلوث البيئي.

<u>أهداف المركز</u>

-المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين في ريف مصر.

-رصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل القرية المصرية وخاصة المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

-تنمية وعى المواطنين بنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتشجيع العمل المشترك، والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني ودعم استقلالها وتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المساهمة في صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي الزراعي في مصر، بحيث يكفل للفلاحين حقوقهم ويؤمنهم في زراعة أراضيهم.

-الكشف عن رؤى واحتياجات الفئات المهمشة والفقيرة في مصر وإشراكهم في صناعة القرار وصياغة البرامج التي تطبق عليهم.

آليات عمل المركز

-تقديم المساعدة القانونية للفلاحين في القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو المدنية والسياسية.

-إصدار التقارير والدراسات والبيانات لكشف الانتهاكات التي يتعرض لها الفلاحون فى الريف المصري.

-تنظيم دورات تدريبية وإصدار المطويات، من أجل تنمية وعى المواطنين في القرية المصرية بالحقوق المتعلقة بقضاياهم.

-تكوين شبكة من المتطوعين والمهتمين والنشطاء لدفع العمل الأهلي والتطوعي في مجال حقوق الإنسان.

-تنظيم الندوات وعقد ورش العمل لمناقشة القضايا المتعلقة بأوضاع الريف المصري السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

-السعي لإقامة علاقات وطيدة مع المؤسسات المحلية والدولية المهتمة بالعمل في مجال التنمية وحقوق الإنسان؛ للمساهمة في تحقيق أهدافنا

المركز يقدم الدعم القانوني ، ويتلقى جميع الشكاوى المتعلقةبحقوق الفلاحين والعمال والصيادين والمرأة والأطفال في الريف على العنوان :76ش الجمهورية شقة 67 – الدور الثامن – بجوار جامع الفتح – الأزبكية – القاهرة

ت/27877014 ، ف/25915557

E.mail: lchr@lchr-eg.org

Website www. Lchr-eg.org